يوم الإحصاء الأفريقي

يوم الإحصاء الأفريقي

٢٠٢٣

معلومات أساسية

يوم الإحصاء الأفريقي حدثٌ سنويٌّ يُحتفل به في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر لتوعية الرأي العام بأهمية الإحصاءات في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وفي عام ٢٠٢٣، سيُعقد تحت شعار ''تحديث منظومات البيانات للتعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور الإحصاءات الرسمية والبيانات الضخمة في التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة لأفريقيا''. ويتماشى الموضوع مع موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٣، وهو ''تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية''، ويلخص الدعوة إلى تحديث أنظمة البيانات في القارة لإنتاج إحصاءات رسمية عالية الجودة واستخدامها واغتنام الفرص التي توفرها البيانات الضخمة.

وقد تم اختيار موضوع يوم الإحصاء الأفريقي لعام ٢٠٢٣ لزيادة الوعي بين صناع القرار والشركاء التقنيين والماليين ومنتجي البيانات ومستخدميها والباحثين والجمهور بأهمية الإحصاءات الرسمية والبيانات الضخمة في التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وتعزيز التجارة داخل القارة.

ويعد إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تحقيقا لحلم طالما راود مؤسسي منظمة الوحدة الأفريقية ببناء سوق أفريقية مشتركة. وقامت ٤٤ دولة بالتوقيع على الاتفاق عند إطلاقه في الدورة الاستثنائية العاشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، التي عقدت في كيغالي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨. ونطاق الاتفاق واسع، حيث يغطي تجارة السلع والخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة. ولأغراض تحقيق أهداف الاتفاق، تقوم الدول الأطراف بما يلي:

(أ) الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام تجارة السلع؛

(ب) التحرير التدريجي لتجارة الخدمات؛

(ج) التعاون في مجال الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة؛

(د) التعاون في جميع المجالات المتعلقة بالتجارة؛

(هـ) التعاون في المسائل الجمركية وتنفيذ تدابير تيسير التجارة؛

(و) إنشاء آلية لتسوية المنازعات المتعلقة بحقوق الدول الأطراف والتزاماتها؛

(ز) إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ الاتفاق وإدارته والحفاظ على ذلك الإطار.

أثر الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على اقتصاد أفريقيا

بالنظر إلى التحديات الداخلية التي تواجه أفريقيا واضطراب الاقتصاد العالمي الناجم عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، يمثل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الشاسعة فرصة كبيرة لمساعدة البلدان الأفريقية على تنويع صادراتها وتسريع النمو وجذب الاستثمار المباشر الأجنبي. ويعود الاتفاق المؤسس للمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بالفائدة على الدول الأطراف فيه من خلال تخفيض التعريفات الجمركية، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة بالنسبة للمستهلكين والمدخلات الوسيطة بالنسبة للمنتجين. وقد شرعت القارة في الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية المفروضة على ٩٠ في المائة من السلع وتخفيض الحواجز أمام تجارة الخدمات. ويشمل النمو المتوقع في التجارة زيادة في الصادرات داخل القارة تزيد على ٨٠ في المائة ومضاعفة الواردات داخل القارة. وبعد تنفيذ الاتفاق، ستنمو التجارة فيما بين البلدان الأفريقية لتبلغ ٥٣٢ مليار دولار في عام ٢٠٣٥، مقارنة بسيناريو خط الأساس حيث لن تتجاوز ٢٩٤ مليار دولار. وعلاوة على ذلك، سيزداد الدخل الحقيقي بنسبة ٧ في المائة بحلول ذلك العام. وتمثل المكاسب حوالي ٤٤٥ مليار دولار في عام ٢٠٣٥ (بأسعار عام ٢٠١٤ وأسعار صرفه). وينطوي الاتفاق على إمكانية انتشال ٣٠ مليون شخص من الفقر المدقع الذي يعيش فيه حاليا ثلث سكان أفريقيا.[١]

[١] World Bank, The African Continental Free Trade Area: Economic and Distributional Effects (Washington, D.C., 2020).

18 تشرين الثاني/نوفمبر

''تحديث منظومات البيانات للتعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور الإحصاءات الرسمية والبيانات الضخمة في التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة لأفريقيا''

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الإتحاد الأفريقي
مجموعة البنك الأفريقي للتنمية

يوم الإحصاء الأفريقي

تحديث نظم البيانات للتعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

يكتسي دور النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا والتزامها بتحديث نظم البيانات أهمية حاسمة في توجيه تدخلات السياسات المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فقد أقر المجتمع الإحصائي بأن منتجي الإحصاءات الرسمية بحاجة إلى الأخذ بأسباب التحول والتحديث للاستجابة على النحو الملائم لجميع الطلبات المتعلقة بالبيانات التي تنشأ عن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: ''أفريقيا التي نصبو إليها''، واستراتيجية السنوات العشر لبنك التنمية الأفريقي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٣٢، وخطط التنمية دون الإقليمية والوطنية، فضلا عن الخطط والأطر الأخرى. ويتعلق التحول والتحديث بجميع مجالات الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك الإحصاءات الناشئة، مثل الإحصاءات الرقمية والزراعية والبيئية والمناخية، والبيئة الإحصائية المؤسسية، وعمليات الإنتاج، والتنسيق والتعاون. وفي عام ٢٠٢٠، أنشأت اللجنة الإحصائية الأفريقية فريقا أفريقيا معنيا بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها لتوفير التوجيه الاستراتيجي وتنسيق العمل بشأن تحويل النظم الإحصائية الوطنية في أفريقيا وتحديثها.

وفي عام ٢٠٢٣، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خارطة طريق لتحويل الإحصاءات الرسمية في أفريقيا وتحديثها للفترة ٢٠٢٣-٢٠٣٠، في سياق الأنشطة التي يضطلع بها الفريق الأفريقي المعني بتحويل الإحصاءات الرسمية وتحديثها.[٢] ويكمن الهدف من خارطة الطريق في توجيه النظم الإحصائية الوطنية وشركائها في تلبية احتياجات مستخدمي الإحصاءات بشكل مستدام وفعال وفي التخطيط لتحقيق المرونة والابتكار.

وفي سياق التعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما بعد جائحة كوفيد-١٩، هناك حاجة ناشئة إلى التكنولوجيات الرقمية في التجارة عبر الحدود. وتمت مناقشة هذه الحاجة ودور إدارة البيانات في أفريقيا خلال أسبوع التجارة الإلكترونية المعقود في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ٢٠٢٢.[٣]

وعلاوة على ذلك، فإن البيانات الضخمة ومصادر البيانات غير التقليدية وعلوم البيانات تنطوي على إمكانات هائلة. ويمكن أن توفر المجموعة الواسعة من مصادر البيانات، بما في ذلك الأجهزة المحمولة وصور الأقمار الصناعية وبيانات الماسحات الضوئية والتجارة الإلكترونية وإنترنت الأشياء، رؤيةً جديدة. وتساعد هذه المصادر في إتاحة فهم عميق لأنماط التجارة داخل القارة، والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية، وتحديد الاختناقات المحتملة والكشف عن الفرص الكامنة. وتعد المعلومات المستمدة من البيانات الضخمة محورية في توجيه قرارات السياسات وتشكيل استراتيجيات التجارة، والأهم من ذلك، في ضمان التنفيذ الناجح للاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

وبالإضافة إلى ذلك، لكي يكون الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية شاملا ويضمنَ النمو المشترك في جميع أنحاء القارة، يجب أن تكون النساء والشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صميم تنفيذه من خلال استخدام معلومات إحصائية عالية الجودة ودقيقة.

وأخيرا، فإن البلدان الأفريقية مدعوة إلى مضاعفة جهودها لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كأداة لإحداث تحول أساسي وهيكلي في اقتصاد أفريقيا ووضع القارة على طريق التنمية الصناعية الطويلة الأجل في إطار المبادئ التوجيهية لاستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا ٢٠١٧-٢٠٢٦، التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

(٢) ECA,Road Map for the Transformation and Modernization of Official Statistics in Africa , 2023–2030 (Addis Ababa, 2023)

(٣) لمزيد من المعلومات، انظر United Nations Conference on Trade and Development, eCommerce Week, 25–29 April 2022: Data and Digitalization for Development– 2022 Outcome Report (2022)

18 تشرين الثاني/نوفمبر

''تحديث منظومات البيانات للتعجيل بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور الإحصاءات الرسمية والبيانات الضخمة في التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة لأفريقيا''

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
الإتحاد الأفريقي
مجموعة البنك الأفريقي للتنمية